أنباء لبنانية

استقالة بيفاني وشركات التدقيق تقسم وزراء الحكومة ووزيراتها

الغلاء يقطع الشوارع في لبنان..والعالم «أقفل أبوابه بوجه الحكومة»

بيروت ـ عمر حبنجر

انشغلت الطبقة السياسية بأصداء جلسة مجلس الوزراء التي عقدت أمس الأول، وما شهدته من سجالات سياسية قسمت الحكومة الى قسمين: وزيرات ووزراء، لوح كل من الفريقين المتخاصمين بالاستقالة، فيما كان غضب اللبنانيين منصبا على الغلاء الفاحش الذي أصاب كل شيء ووصل وبدأ يلاحق رغيف الخبز، مدفوعا بارتفاع بتحليق الدولار. وترجم هذا الغضب بقطع الطرق في مداخل بيروت وطرابلس وفي ساحة ايليا في صيدا، والبقاع الأوسط، ورفع بعضهم شعار«الذل ضرب الكل». وأقدم عدد من المحتجين على قطع طريق قصقص باتجاه شاتيلا بمستوعبات النفايات . كما قطع محتجون آخرون الطريق عند مستديرة الكولا، بالإضافة الى الطرق الفرعية في منطقة الكولا وحضر المزيد من المحتجين على الدراجات النارية الى المكان لمؤازرتهم. ما أدى الى قطع السير بالاتجاهين. وحصلت إشكالات وتوتر امني بين المحتجين والمارة.

وبالعودة الى سجالات الجلسة الحكومية، فبقدر ما هزت صورة وحدة وتماسك حكومة«مواجهة التحدي»، بقدر ما أوحت للناس، بأن هذه الحكومة، ليست جثة هامدة كما وصفها، بعض السياسيين، وبالتالي انها حية، أو فيها بعض من حياة.

محتجون يقطعون عددا من الطرقات في بيروت بمستوعبات النفايات احتجاجاً عى الاوضاع المعيشية الصعبة (محمود الطويل)

وكان طرح على بساط البحث مختلف المواضيع المتصلة بالغلاء، فضلا عن مواجهة فيروس كورونا المتوقع عودته في الخريف المقبل، وطريقة التعامل مع الوافدين، مع اعادة فتح المطار صباح امس.

وتركز اهتمام مجلس الوزراء على الأمور المالية، وتكهرب الجو عندما طرح موضوع استقالة المدير العام لوزارة المالية ألان بيفاني الذي يرفع لواء التدقيق المالي والمحاسبي المركز، في قيود مصرف لبنان، حيث رفض بعض الوزراء والوزيرات الاستقالة، بينما ايد وزير المال غازي وزني قبولها طالما هي خيار المستقيل. وعندما احتدم الأخذ والرد نقل عن الوزير وزني قوله: إما قبول استقالته أو أنا استقيل.

وانتقل السجال إلى موضوع التدقيق المحاسبي لحسابات المصرف المركزي، عندما طرح أحد الوزراء الأمر على وزير المال الذي اعترض على تلزيم هذه المهمة إلى ثلاث شركات عالمية، تبين أن إحداها وهي شركة «كرول» على علاقة مباشرة بإسرائيل، ورفض وزني العمل معها لاحتمال تسرب المعلومات إلى تلك الدولة المعادية. وقال: ان الجهة التي يمثلها في الحكومة (أمل) لا توافق على التدقيق المركز عبر هذه الشركة، ما أثار حفيظة نائبة رئيس الحكومة وزيرة الدفاع زينة عكر عدرا ووزيرة العدل ماري كلود نجم والمهجرين غادة شريم، اللواتي طالبن بأن يتم تنفيذ قرار مجلس الوزراء في هذا الشأن كاملا ودون عوائق، وهو الذي اتخذ في مارس الماضي بتكليف الشركات الثلاث وقد وافقهن الرئيس ميشال عون.

إلا أن وزير الزراعة عباس مرتضى تضامن مع زميله وزني وطالب بالتحقق من خلفيات شركة «كرول»، وقال إنه يملك معلومات حول علاقة هذه الشركة بإسرائيل، وسرعان ما انضم إليه وزير الصناعة عماد حب الله، ما أظهر الانقسام واضحا بين الوزيرات الثلاث مدعومات من رئيس الجمهورية والوزراء الثلاثة المدعومين من ثنائي أمل وحزب الله. ووسط هذه الأجواء تقرر تأجيل موضوع التدقيق المحاسبي لقيود مصرف لبنان ومثله استقالة المدير العام لوزارة المال بيفاني إلى جلسة مقبلة.

واعترضت الوزيرة عكر على أداء مجلس الوزراء وطالبت باتخاذ إجراءات سريعة لمواكبة الانهيار على مختلف المستويات المعيشية. وقالت: صحيح أننا محاصرون لكن، علينا واجبات يجب القيام بها، لقد اعددنا خطة مالية بعد خمسة أشهر من عملنا بيد أنها تصطدم بمشاكل فما هو البديل؟، الدولار يرتفع والحلول يجب ألا تكون تقنية فقط بل سياسية أيضا وعلينا تنفيذ الإصلاحات سواء كانت ستأتي بمساعدات أو لا.

وأضافت عكر في لقاء مع إعلاميين إن: «المجتمع الدولي أقفل أبوابه أمام هذه الحكومة وأعتقد أن القرار سياسي ويقولون انهم سيدعمون لبنان بعد الإصلاحات ونحن سننفذ الإصلاحات ولنر إذا سيلتزمون».

ولفتت إلى ان: «الحكومة لا تلفظ آخر أنفاسها. ونحن نعمل وخطة التحفيز المالية بقيمة 1200 مليار انطلقت لدعم المواطنين ومختلف القطاعات».

وردت على سؤال تلويحها بالاستقالة فأجابت: لن أستقيل قبل أن نصل الى مرحلة لا يمكننا القيام فيها بشيء وسأواجه. وهكذا قالت وزيرة العدل ماري كلود نجم عندما سئلت عن التلويح بالاستقالة على خلفية احالة القاضي محمد مازح على هيئة التفتيش، قبل استقالته. بدوره، رئيس الحكومة حسان دياب طلب الى وزير الاقتصاد راوول نعمة، وقف الزيادة التي قررها لربطة الخبز، التي أصبحت بألفي ليرة، لكن الوزير جمد الإلغاء أسبوعا، لاختبار تقبل الناس لهذه الزيادة. واذا ردود الفعل دون مستوى توقعات الوزير بدليل إقفال الطرق.

السفير السابق في واشنطن رياض طبّارة لـ «الأنباء»: لا معطيات لحرب إقليمية تطول لبنان

بيروت ـ زينة طبّارة

رياض طبارة

رأى السفير السابق في واشنطن د.رياض طبارة أن ما يحكى عن حرب اقليمية يكون جنوب لبنان جزءا منها، غير مبني على معطيات ووقائع وحتى على مواقف تؤكد وقوعها، فليست المرة الاولى التي يصار فيها الى صياغة سيناريو حرب قادمة وتحديد ساعة الصفر لاندلاعها، مؤكدا أن كلا من الولايات المتحدة ومن خلفها اسرائيل، وايران ومن خلفها حزب الله، لا تريد حربا لا شاملة ولا حتى محدودة في المنطقة، فالرئيس الاميركي دونالد ترامب يشدد على ضرورة التهدئة في سياق مسعاه الى تحقيق انجاز في السياسة الخارجية يرفع نقاطه في الانتخابات الرئاسية، وكذلك تشدد طهران على ضرورة استيعاب أي توتر في جنوب لبنان اقله قبل الانتخابات الاميركية.

وعليه لفت طبارة في تصريح لـ «الأنباء» الى أن ليس من عادة اسرائيل ان تطلق رصاصة واحدة باتجاه جنوب لبنان قبل حصولها على ضوء اخضر اميركي بريطاني غير متوفر لها حاليا، وكذلك حزب الله لا يخالف التوجيهات والتعليمات الايرانية انطلاقا من كونه مؤتمن على تنفيذ اجندتها في لبنان وشواطئ المتوسط، ما يعني من وجهة نظر طبارة ان الحرب مستبعدة الى اقصى الحدود ولا معطيات دقيقة تؤكد حصولها، وبالتالي فإن كل ما يتوارد اعلاميا وخطابيا لا يتعدى عتبة كونه استهلاكا اعلاميا وتجييشا شعبويا، لكنه لم يستبعد وقوع «مناوشات مدروسة النتائج».

وردا على سؤال، أكد ان الهم الاكبر لدى الرئيس ترامب بعد فشله في افغانستان هو سحب ايران الى طاولة المفاوضات بشروطه لما في ذلك تحقيق منفعة انتخابية له في معركته الرئاسية، فيما ايران وبالرغم من كونها محاصرة ماليا واقتصاديا تمارس في المقابل لعبة شد الحبال خلال مهلة ما قبل الانتخابات الرئاسية في اميركا، وذلك لاعتبار طهران انه كلما اقترب موعد الانتخابات الاميركية اضطر ترامب لتقديم تنازلات على قاعدة الغاية تبرر الوسيلة، جازما بالتالي ان الاجواء الراهنة تؤكد عدم وجود مصلحة لدى الطرفين باندلاع حرب اقليمية لا يمكن لأحد ان يتكهن كيف واين تنتهي.

وختم طبارة مشيرا الى أن اللعبة في المنطقة بين اميركا واسرائيل من جهة وايران وحزب الله من جهة ثانية تقتصر على توجيه الرسائل السياسية، والتي كان آخرها توجيه رسالة ايرانية تجسدت بقرار القاضي اللبناني المستقيل محمد مازح بحق السفيرة الاميركية في لبنان دوروثي شيا، ويبقى الاهم لدى الدولتين احتواء اي توتر طارئ وغير محسوب خصوصا في لبنان، بدليل الاجماع في بروكسل على وجوب تحييد لبنان عن تداعيات قانون قيصر، ما يعني ان العقوبات ان كانت ستنال من احد في لبنان ستنال فقط الصف الثاني من الاحزاب والشخصيات السياسية المساندة لسورية والتي لا تترك معاقبتها بصمات موجعة على المعادلة اللبنانية.

إشكال بين الصحافيين والأمن في اليوم الأول من إعادة فتح مطار الحريري

بيروت ـ أحمد عزالدين

طغى الإشكال الذي وقع بين الإعلاميين وجهاز امن المطار على اليوم الأول من إعادة فتح المطار بعد اشهر من الإقفال بسبب انتشار فيروس كورونا.الأمن رد الإشكال الى انه ناتج عن اندفاع الصحافيين والمصورين بأعداد كبيرة فاقت الـ 100 لتصوير الحدث وإجراء مقابلات مع المسافرين في قاعة الاستقبال، مما أعاق عملية خروج المسافرين من المطار وإجراء الفحص الطبي. وتمت معالجة الأمر بإخراج الصحافيين الى خارج قاعة الاستقبال.

في المقابل اعتبر صحافيون ان الأمن تعرض لهم بسبب عرض بعض التقصير في عملية استقبال المسافرين، كما أفاد بعضهم بأنهم تعرضوا للضرب وتكسير الكاميرات التي بحوزتهم. وكانت عملية فتح المطار جرت بحضور وزير الأشغال ميشال نجار الذي أوضح انه جاء لمراقبة الخطوة وتدارك أي ثغرات، مشيرا الى انه قد نصل الى استقبال أكثر من 2000 مسافر يوميا خلال وقت قصير.

من جهته، وزير الصحة حمد حسن الذي حضر أيضا أكد ان وجوده للإشراف على عمليات الفحص حول كورونا.

زوار عرب لدى وصولهم مطار بيروت (محمود الطويل)

أنباء سورية

قمة «أستانة الافتراضية».. روسيا وإيران تنددان بـ «قيصر» وتركيا تريد حلاً دائماً

وكالات: اتفق رؤساء تركيا وروسيا وإيران الدول الضامنة لمسار «أستانة» في قمتهم الافتراضية أمس، على تعزيز المساعي المشتركة الرامية إلى تسوية الأزمة في سورية.

ووفقا لبيان مشترك صدر عن قمة رئيس روسيا فلاديمير بوتين وتركيا رجب طيب أردوغان وإيران حسن روحاني، فقد اتفق الرؤساء الثلاثة على «تعزيز التنسيق بناء على الاتفاقات المبرمة ضمن إطار منصة مفاوضات أستانا».

وأشار البيان المشترك، إلى التزام الدول الثلاث بوحدة واستقلال وسيادة الأراضي السورية، وأكد رفض «أي محاولات لفرض وقائع جديدة على الأرض في سورية تحت ذريعة محاربة الإرهاب، بما يشمل مبادرات غير قانونية بشأن إعلان الحكم الذاتي» في اشارة الى المنطقة التي يسيطر عليها الأكراد شمال شرق سورية.

وأبدى الرؤساء عزمهم على «مواجهة المخططات الانفصالية التي تهدف إلى تقويض سيادة سورية ووحدة أراضيها وتهدد الأمن القومي للدول المجاورة».

وفي هذا الصدد، أدان الزعماء الثلاثة اعتراف الولايات المتحدة بسيادة إسرائيل على الجولان السوري المحتل، محذرين من أن هذا القرار «يشكل خطرا على السلام والأمن الإقليميين».

وأكد البيان على مواصلة العمل من أجل القضاء على التنظيمات المتطرفة في سورية، وشدد على ضرورة ضمان الهدوء في منطقة خفض التصعيد في إدلب من خلال تنفيذ جميع الاتفاقات المعنية.

وفي افتتاح أعمال القمة التي عقدت عبر تقنية الفيديو، قال بوتين، إن «العقوبات الأميركية على سورية غير قانونية، وتضيف المشاكل وتخنق اقتصادها»، مشيرا الى «قانون قيصر» الاميركي لمعاقبة النظام السوري وداعميه والذي دخل حيز التنفيذ قبل نحو اسبوعين.

وقال «يتعين الترويج بفاعلية لحوار يشمل الجميع في سورية ضمن إطار عمل اللجنة الدستورية في جنيف. اقترح دعم هذه العملية لمساعدة المشاركين على اللقاء وبدء حوار مباشر».

بدوره، شدد أردوغان في المؤتمر على أن الأولوية بالنسبة لسورية هي التوصل إلى حل دائم للصراع «وتحقيق الهدوء في ساحة المعركة وحماية الوحدة السياسية لسورية ووحدة وسلامة أراضيها». وأضاف «سنواصل بذل ما في وسعنا من أجل أن يتحقق السلام والأمن والاستقرار قريبا لدى جارتنا سورية».

من جهته، قال الرئيس الإيراني، حسن روحاني، إن الولايات المتحدة لن تحقق شيئا من وراء الضغط الاقتصادي على سورية، مؤكدا أنه يجب على الحكومة السورية أن تفرض سيطرتها في جميع أنحاء البلاد، ودعا القوات الأميركية إلى الخروج من سورية فورا. واعتبر الرئيس الإيراني أن «لا حل عسكريا في سورية. وأن الحل الوحيد للأزمة سياسي.

وأضاف «ما زلنا ندعم الحوار بين الأطراف السوريين ونؤكد تصميمنا على مكافحة إرهاب داعش والقاعدة وجماعات أخرى مرتبطة بهما».

وتأتي القمة وسط تطورات على الصعيد السياسي مع دعوة المبعوث الأممي إلى سورية، غير بيدرسون، لعقد جولة جديدة من اجتماعات «اللجنة الدستورية».

وأكد بيدرسون في كلمة له في مؤتمر «بروكسل لدعم مستقبل سورية» أمس، أن لجنة صياغة الدستور السوري مدعوة للاجتماع بجنيف في أغسطس المقبل.

وتمكن مؤتمر المانحين الذي نظمه الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة من جمع خلاله 7,7 مليارات دولار لمساعدة اللاجئين السوريين. وبحسب واشنطن، تهدف عقوبات قيصر إلى دفع الرئيس السوري بشار الأسد إلى القبول بالقرار 2254 الصادر عن مجلس الأمن الدولي عام 2015، والذي يدعو إلى وقف لإطلاق النار واجراء انتخابات وعملية انتقال سياسي.

وينص قانون قيصر خصوصا على تجميد مساعدات إعادة الإعمار، ويفرض عقوبات على النظام والشركات المتعاونة معه، طالما لم تجر المحاسبة على انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها. وهو يستهدف العديد من أفراد عائلة الرئيس الاسد ومقربين منه، ويشمل 39 شخصية وكيانا، بينهم زوجة الرئيس السوري.

مقاتلو جبهة التحرير الوطنية خلال مشاركتهم في تدريبات قتالية في ريف ادلب (أ.ف.ب)

«مظاهرة صامتة» لفنان سوري أمام محكمة ألمانية تنظر في جرائم حرب

الفنان السوري خالد بركة بين مجسمات لضحايا التعذيب خارج محكمة كوبلنز الالمانية (رويترز)

كوبلنس ـ رويترز: يصطف 49 مجسما لأشخاص بدون ملامح خارج محكمة ألمانية في مواجهة نوافذ قاعة يحاكم داخلها شخصان من مخابرات الرئيس السوري بشار الأسد بتهمة التعذيب والاعتداء الجنسي ضد المعارضين السوريين.

وقال الفنان السوري خالد بركة لـ «رويترز» أمس إن المجسمات التي ظهرت في سراويل جينز وقمصان وسترات كانت لضحايا التعذيب وهي جزء من عمل تشكيلي يحمل اسم «المظاهرة الصامتة».

وتقف المجسمات صامتة رافعة أياديها لأعلى حتى يتسنى للجالسين داخل قاعة المحكمة رؤيتها وذلك في محاكمة يقول المحامون إنها الأولى بشأن جرائم حرب منسوبة لعملاء للحكومة السورية.

وأشاد معارضون لنظام الأسد بالمحاكمة باعتبارها خطوة أولى لتحقيق العدالة لآلاف السوريين الذين يقولون إنهم تعرضوا للتعذيب في منشآت حكومية بعد فشل محاولات إنشاء محكمة دولية للجرائم في سورية.

وفي سؤال من «رويترز» عن سبب اختياره 49 مجسما فقط للعمل الفني قال بركة (44 عاما) الذي يقيم في برلين لـ «رويترز» إن هذا هو العدد الذي أتاحته ميزانيته.